



الرقم: ٢٠١٥/٣٤

التاريخ: ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥

يهدي الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

بالإشارة إلى مذكرة مكتب المفوضية السامية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٥ بشأن طلب الرد على الاستبيان الذي أعده المقرر الخاص المعنى بتمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان لتقدير آثار تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٤/٢٧ بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣. يورد لكم الوفد رد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على الاستبيان المذكور أعلاه:

السؤال الأول: يرجى تقديم معلومات عن كيفية إدراج حكومتكم للنهج القائم على حقوق الإنسان في إطار تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وعن كيفية ترجمة ذلك إلى السياسات الملموسة والإجراءات المعيارية؟ كيف تقوم حكومتكم بمراقبة وتقييم آثر خطة مدريد الدولية للشيخوخة على تنفيذ التمتع بحقوق الإنسان لكبار السن؟

تؤكد دولة الكويت بأن قضايا حقوق الإنسان تحتل مركزاً متقدماً في أولويات اهتماماتها على الصعيد المحلي والدولي وذلك انسجاماً مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء باعتبارها دين الدولة وأحد المصادر الرئيسية للتشريع والتي كفلت كرامة الإنسان وضمنت حريته وعليه تم اصدار العديد من القوانين واللوائح التي تضمن حقوق كبار السن منها:-

- القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين والمذكورة الإيضاحية.
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ .
- دستور الكويت المادة ١١.



- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ في شأن المساعدات العامة.
- المرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة.
- قانون محو الأمية رقم (٤) لسنة ١٩٨١.
- إنشاء وزارة الصحة إدارة الخدمات الصحية لكبار السن في أبريل ٢٠١٤.
- ادراج في الخطة الإنمائية لدولة الكويت لعام (٢٠١٥-٢٠١٦/٢٠٢٠) في البند الرابع موضوعات تتعلق برعاية كبار السن في الدولة وهي:

• تطوير الخدمات المتخصصة للمسنين وتوسيع أهدافها، من خلال التوسيع في نظام الخدمة المتنقلة للمسنين، وتشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في تنفيذ مشاريع الرعاية الشاملة للمسنين، وتشجيع وتأهيل الكوادر المتخصصة في تلك المجالات وتأهيل القائمين على رعاية كبار السن.

السؤال الثاني: كيف قامت حكومتكم بمراعاة احتياجات الفئات الخاصة لكبار السن أثناء اثناء عملية تنفيذ خطة عمل مدربي الدولة للشيخوخة؟

- اشتمل دستور دولة الكويت في مواده التالية على الحقوق التي يتعين بها كبار السن:-
  - ١- المادة (٧) تنص على " العدل والحرية والمساواة دعامت المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثيق بين المواطنين".
  - ٢- المادة (١١) تنص على "تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو لمرض أو العجز عن العمل كما توفر خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية".
  - تضمن القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين على المواد الآتية.
    - ١- المادة (٩) تنص على "تشمل الرعاية للمسن النواحي الاجتماعية والنفسية والمعيشية والصحية".



٢ - المادة (١٠) تنص على "يراعي في تقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية للمسن العمل على ضمان تواصل المسن موضوع الرعاية مع الأقارب والأصدقاء ومشاركته لهم وعدم عزله عنهم وابعاد المسن عن كل مثير قد يسبب له الضيق أو الاحتياط أو يدخله في أي صراع نفسي والعمل على المحافظة على كرامة المسن ومكانته في المجتمع".

٣ - المادة (١١) تنص على "يراعي في تقديم الرعاية المعيشية والحياتية توفير جميع احتياجات المسن موضوع الرعاية من مسكن وملبس وترفيه بما يتفق واحتياجاته".

٤ - الماد (١٢) تنص على "يراعي في تقديم الرعاية الصحية والتأهيلية للمسن موضوع الرعاية تأمين سبل الوقاية والفحص الدوري والعلاج للمسن بما يكفل وقايته وحمايته من الإصابة بالأمراض والأخطار التي يمكن أن يتعرض لها وعلاجه منها".

٥ - المادة (١٤) تنص على "إذا ثبت للمشرف المختص من خلال متابعته لحالة المسن أن المكلف بالرعاية لا يقوم بواجباته تجاه المسن رفع تقريراً إلى الإدارة المختصة لتتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة بإحالته الأمر للقضاء بطلب استبدال المكلف بالرعاية أو تغريم إيداع المسن إحدى دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو تغريم إيداع المسن إحدى دور الرعاية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية العمل".

- قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بصرف مساعدة اجتماعية للمرأة والتي تبلغ من العمل (٥٥) سنة وما فوق تسمى "إعانة الشيخوخة" وهو مبلغ شهري يصرف لها لإعانتها على مواجهة ظروف المعيشة والاندماج بالمجتمع.

- اهتمت دولة الكويت بحماية ورعاية كبار السن حيث أخذت في أولوياتها الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية، ونتيجة تلك الرعاية ارتفعت نسبة من تجاوز منهم ٦٥



عام من ٣١٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٠ من إجمالي عدد السكان،  
وتتمثل أوجه الرعاية لكبار السن التالية:

١- "الرعاية الإيوانية" التي يقيم المسن فيها إقامة كاملة في دار الرعاية حيث تقدم كافة الخدمات على مدار الساعة.

٢ - "الرعاية النهارية" التي يقيم المسن فيها في دار الرعاية فترة النهار حيث يتم رعاية المسنين الذين يعيشون داخل أسرهم ويحصلون على الخدمات التي تقدمها الدار كالعلاج الطبيعي.

٣- "الرعاية المتنقلة" وهي الأوسع انتشاراً وتقدم مجاناً وتشمل الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية وتتوفر الأجهزة والإعانتات المالية، أن هذا النوع من الرعاية يؤكد على الترابط الأسري والاجتماعي وجعل المسن يعيش وسط أسرته، وقد كان عدد المستفيدين من الرعاية المتنقلة والإيوانية ٣٥٠٠ مسن ومسنة.

٤ - "الرعاية اللاحقة" وهو نظام متابعة للحالات التي تم تركها للمؤسسات بهدف النصح والارشاد.

٥ - "الرعاية القانونية" التي تعني بالمسن وجده تحت مظلة الرعاية القانونية الإلزامية التي تكفلها التشريعات وتشمل حالة العجز وردع السلوك المنحرف تجاه المسنين، ونص القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ على تعيين شخص مكلف لرعاية المسن من بين أفراد أسرته أو أقاربه مع صرف مكافأة مالية له كما نص المشرع على عقوبة في حال ثبوت إهمال المكلف بتقديم الرعاية.

كذلك تقدم الدولة مساعدة مالية شهرية قدرها (٥٥٩ دينار كويتي) بما يعادل ١٩٥٠ دولار أمريكي للمسن من الجنسين الذي يثبت حاجته إليه وذلك من خلال القانون رقم ٢٠١١/١٢ والخاص بالمساعدات العامة ويعتبر هذا القانون امتداداً وتحديثاً للمرسوم بقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ وقد بلغ حجم المساعدات المنوحة لهذه الفئة حوالي ١٢٠ مليون وفي زيادة مستمرة.



في مجال التعاون حول تبادل الخبرات أو التجارب في رعاية كبار السن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإقامة منتديات وورش العمل والدورات التدريبية وذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني مؤسسات الدولة الرسمية، ومن أهم الفعاليات التي قامت بها الوزارة التالي: العمل بالموقع الإلكتروني لإدارة رعاية المسنين وتطويره تمهدًا لتنفيذ مشروع ميكنة العمل بالإدارة المذكورة، وتدشين خدمة التواصل بين الإدارة والعاملين بها والمستفيدين من خدماتها بواسطة خدمة الرسائل النصية القصيرة من خلال الهواتف النقالة، أما على المستوى الخارجي فقد تمت المشاركة في ورشة عمل حول سياسات الرعاية الشاملة لـكبار السن والاطلاع على التجارب العالمية مثل: تجربة السويد، وألمانيا، والدنمارك، بالإضافة إلى تنظيم الملتقى الخليجي حول رعاية كبار السن وخدماتهم واستشراف مستقبلهم في الكويت وإقامة الورشة الخاصة بجودة حياة كبار السن.

السؤال الثالث: كيف قامت حكومتكم بتبليغ كبار السن عن خطط عمل مدربي الدولة للشيخوخة وعن كيفية مشاركتهم في تنفيذها، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بتنفيذ خطط عمل مدربي الدولة للشيخوخة؟

- مشاريع خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة لفئات كبار السن والتي تعنى بدمجهم في المجتمع والاستفادة من خبراتهم وإسهاماتهم فيه:

١- مشروع التوسيع في خدمة ورعاية كبار السن والذي يعني بتطوير القدرات الذاتية لـكبار السن وجعلهم أكثر تفاعلاً مع مجتمعهم حيث يشتمل على حملات إعلامية لتوعية المجتمع بقضايا الشيخوخة ولدمج كبار السن في المجتمع وتعزيز أدوارهم فيه.

٢- ملتقيات تهتم بقضايا كبار السن ويشارك في تنظيمها المؤسسات الحكومية وممؤسسات القطاع الخاص وتكون سنوية، وقد تم تنفيذ عدة ملتقيات بالعواوين التالية " ملتقي بالبر نرعاكم" للتوعية دور كبار السن في المجتمع وحفظ مكانتهم



والخدمات التي تقدمها لهم إدارة رعاية المسنين، وملتقى "برنامج التدخل المبكر للمسنين" والذي شارك فيه العديد من ذوي الاختصاص وكبار السن وهو برنامج توعوي لتهيئة المقبلين على مرحلة التقاعد وطرح مقتراحات وحلول للاستفادة من خبراتهم في شتى المجالات.

٣- ندوات تخصصية يشارك بها ذوي الاختصاص الطبي والاجتماعي والديني والقانوني والنفساني، وكذلك الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن ونشر مطبوعات توعوية تهتم بشؤون كبار السن في كثير من المجالات.

٤- مشروع تأهيل المسنين وتدريب الكوادر العاملة معهم والذي تقوم فكرته على إعداد وتدريب الكوادر العاملة مع كبار السن من الكوادر الاجتماعية والنفسية والإرشاد الديني وأخصائي التغذية وذلك من خلال برامج تدريبية وورش عمل بالتعاون مع جامعة الكويت وكذلك تدريب ذوي كبار السن في كيفية التعامل مع مشاكلهم وطرق حلها للتوعيتهم بضرورة دمج كبار السن في المجتمع والاستفادة من خبراتهم.

٥- المشاريع المستقبلية التي تعزز مكانة المسنين وتتضمن مشاركتهم الفعالة في مجتمعهم، من تلك المشاريع "منتجع صباح الأحمد للرعاية الكريمة لكبار السن" والذي سيوفر مركز للاستشارات والتدريب وذلك يحتوي على قاعات تدريبية تستخدم لعقد برامج تدريبية تخصصية لكبار السن وذويهم والعاملين معهم وتستخدم كذلك لعمل حلقات نقاشية تخصصية يديرها كبار السن بمجالات تخصصاتهم، ويحتوي المنتجع كذلك على صالة متعددة الأغراض لإقامة الندوات وعرض الأشغال اليدوية لكبار السن والتحف التراثية. ومن المشاريع المستقبلية أيضاً التوسيع في مراكز الخدمة المتنقلة للمسنين والرعاية النهارية والمراكز الاجتماعية لتشمل كافة مناطق الكويت والتي من شأنها شغل أوقات فراغ كبار السن وإتاحة الفرص لهم لمارسة أنشطة مختلفة التي بدورها ستتمي مهاراتهم الاجتماعية وبالتالي تعزز دورهم في المجتمع.



السؤال الرابع: ما هي الآثار المترتبة على تتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة فيما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز ضد كبار السن؟

تعرض الحكومة على حفظ حق المسن بكثير من الوسائل منها:

- تنظيم برامج تهدف إلى تعزيز مشاركة المسنين في عمليات صنع القرارات الخاصة بالخطيط لسياسات الرعاية الاجتماعية.
- القيام بتنظيم مشاركة المسنين في جمعيات أو أندية على المستوى المحلي واستخدام الطرق والاستراتيجيات المنشورة للمطالبة بحقوقهم في برامج الرعاية الاجتماعية.
- إتاحة الفرصة لكبار السن للمشاركة في الحياة الجماعية كلاً حسب خبراته للمشاركة في تقديم الخدمات. فالتطلع مثلًا يعتمد بشكل كبير على حجم الفرص التي يعرضها المجتمع أمام كبار السن للتطوع.
- العمل على تدعيم العلاقات بين المسنين داخل المؤسسة.
- اكتساب تفهم الأجيال الأصغر لاحتياجات المسنين أو اكتساب الاتجاهات والسلوكيات المناسبة لاحتضان المسنين في حياة المجتمع العامة بكل الحفاوة و التوفير والتكريم.
- اعداد وتدريب العاملين والمتطوعين في مجال رعاية المسنين للتعرف على الأساليب العلمية والمهنية المعاصرة في مجال رعاية المسنين.

السؤال الخامس: ما هي الآثار المترتبة على خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة فيما يتعلق بتنفيذ حق كبار السن في التمتع بمستوى معيشي لائق.

- تمت الإجابة في السؤال الثاني.

السؤال السادس: يرجى تقديم أمثلة عن أفضل الممارسات من منظور حقوق الإنسان التي حدّرتها حكومتكم أثناء تنفيذ ومراقبة واستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

- تمت الإجابة في الأسئلة السابقة.



السؤال السادس: الرجاء إرفاق معلومات عن التحديات الرئيسية (مثل العقبات المؤسستية والهيكلية والظرفية) التي تواجهها حكومتكم في مختلف مستويات الحكومة (الطائفي والإقليمي والوطني وغيرها) لضمان الاحترام والحماية وتنفيذ حقوق الإنسان لكبار السن أثناء تنفيذ خطة عمل مديرية الدولة للشيخوخة.

- لا توجد عقبات.

وينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوضية السامية عن فائق الاحترام والتقدير.



Office of the High Commissioner for Human Rights  
Palais des Nations  
CH-1211 GENEVE 10

ج غ/ر ب